المعهد الديمقراطي الوطني

تقرير نهائي

الانتخابات الفلسطينية للمجالس المحلية

٢٣ كانون الأولى/ديسمبر ٢٠٠٥ و٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

Final Report

PALESTINIAN ELECTIONS FOR LOCAL COUNCILS

December 23, 2004 and January 27, 2005

USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

تقرير نهائي

الانتخابات الفلسطينية للمجالس المحلية

٢٣ كانون الأولى/ديسمبر ٢٠٠٥ و٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

Final Report

PALESTINIAN ELECTIONS FOR LOCAL COUNCILS

December 23, 2004 and January 27, 2005

يتقدم المعهد الديمقراطي الوطني بالشكر للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لدعمها بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للمعهد.

2030 M Street NW
Washington DC
20036-3306
tel: +1(202)728 5500
fax: +1(202)728 5520
www.ndi.org

Abu Rumeleh Bld, Khalil Sakhakini St
P.O.Box 17311
Beit Hanina, Jerusalem
tel: +972(0)2 583 7447
+972(0)2 583 7448
fax: +972(0)2 583 7449
www.ndi-wbg.org

© حقوق الطبع محفوظة للمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، ٢٠٠٥. كافة الحقوق محفوظة. يمكن إعادة إنتاج و/ أو ترجمة أي جزء من هذا التقرير لغايات غير تجارية شرط أن يتم الاعتراف باسم المعهد في المواد المرجعية وأن يتم إرسال أي نسخ عن أية ترجمة له.

NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE FOR INTERNATIONAL AFFAIRS

نبذة عن المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدوليّة هو منظمة دوليّة لا تتوخّى الربح المادي، وتسعى إلى توطيد الديمقراطية ونشرها حول العالم. يوفّر المعهد الديمقراطي الوطني، مستعينًا بشبكة دوليّة من الخبراء المتطوعين، مساعدة عمليّة للقادة المدنيّين والسياسيّين لدفع القيم والممارسات والمؤسّسات الديمقراطية إلى الأمام. يعمل المعهد الديمقراطي الوطني مع ديمقراطيين في كل مناطق العالم لأجل إنشاء منظّمات سياسيّة ومدنيّة، وحماية الانتخابات، وتشجيع مشاركة المواطنين، والانفتاح والمساءلة في الحكم.

تعتمد الديمقراطية على الهيئات التشريعيّة التي تمثّل المواطنين وتشرف على الهيئة التنفيذيّة والسلطات القضائيّة التي تحمي سيادة القانون، والأحزاب السياسيّة العلنيّة والقابلة للمساءلة، والعمليّات الانتخابيّة حيث يختار الناخبون ممثليهم في الحكومة بحريّة. ولما كان المعهد الديمقراطي الوطني يشكّل حافزاً للتطوّر الديمقراطي، فهو يدعم المؤسّسات والعمليات التي تساهم في ازدهار الديمقراطية.

إنشاء المنظمات السياسيّة والمدنيّة

يُساعد المعهد الديمقراطي الوطني في بناء مؤسّسات راسخة على قاعدة واسعة وتتمتّع بتنظيم جيّد لتشكّل ثقافة مدنيّة قويّة. فالديمقراطية مرهونة بقيام هذه المؤسّسات التي تقوم بدور الوسيط وتكون بمثابة صوت المواطنين المطّلعين وتربط في ما بينهم وبين الدولة وتوفّر سُبُل المشاركة في السياسة العامّة.

حماية نزاهة الانتخابات

يشجّع المعهد الديمقراطي الوطني إقامة عمليّات انتخابيّة شفافة وديمقراطيّة. فقد طلبت أحزاب سياسيّة وحكومات من المعهد الديمقراطي الوطني دراسة القوانين الانتخابيّة وتقديم النُصح في كيفية التحسين. كما يوفّر المعهد المساعدة الفنيّة للأحزاب السياسيّة والمجموعات المدنيّة للقيام بحملات تثقيف الناخبين وتنظيم برامج مراقبة العمليّات الانتخابيّة. إنّ المعهد الديمقراطي الوطني رائد على المستوى الدولي في مجال مراقبة الانتخابات حيث سبق له أن نظّم بعثات دوليّة للقيام بعمليات مراقبة الانتخابات في العشرات من البلدان، وساعد بالتالي على التأكد من أنّ نتائج الانتخابات تعكس إرادة الشعب.

تعزيز الشفافية والمساءلة

يستجيب المعهد الديمقراطي الوطني لطلبات يوجّهها رؤساء حكومات ومجالس نوّاب وأحزاب سياسيّة ومنظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى الحصول على النُصح في مسائل تتعلّق بالإجراءات التشريعيّة، وخدمات الناخبين، والتوازن بين العلاقات المدنيّة والعسكريّة في المجتمع الديمقراطي. يعمل المعهد الديمقراطي الوطني من أجل إنشاء هيئات تشريعيّة وحكومات محليّة محترفة، وقابلة للمساءلة والشفافيّة وسريعة الإستجابة لمواطنيها.

فهرس المحتويات

TABLE OF CONTENTS

الملخص التنفيذي		٦
المقدمة		٩
الاستنتاجات والملاحظات		١٠
النتائج		١٨
مشاركة المرأة		١٩
التوصيات		٢٠
الملاحق		٢٢
أ	نظرة عامّة على الانتخابات:الأرقام	٢٢
ب	١ خرائط المواقع التي أجريت فيها الانتخابات(الضفة الغربية)	٢٣
	٢ خريطة الدوائر الانتخابية في قطاع غزة	٢٤
ج	أمثلة على المنشورات التي وزعت بالقرب من مراكز الاقتراع	٢٥
د	صور من اليوم الانتخابي	٢٦

EXECUTIVE SUMMARY الملخص التنفيذي

أجريت الجولة الأولى لانتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية وغزة على مرحلتين، حيث انعقدت المرحلة الأولى في ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٤ وذلك في ٢٦ دائرة في الضفة الغربية[١] والثانية في ١٠ دوائر في قطاع غزة[٢] في يوم ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٥. وتقرّر أن تتمّ انتخابات المجالس الباقية في إحدى جولتين ستجريان في موعد لاحق من هذا العام. وقد قامت اللجنة العليا للانتخابات المحلية[٣]، وهي جهة تم إنشاؤها تحت سلطة وزارة الحكم المحلي وهي إحدى مؤسسات السلطة الفلسطينية، بإدارة هذه الانتخابات، وكانت تلك أول انتخابات محلية وبلدية تتم في المناطق الفلسطينية منذ ما يقارب ثلاثين عاما.

وقد قام المعهد بنشر عشرة فرق من المراقبين لمراقبة الانتخابات المحلية في الضفة الغربية وستة فرق لمراقبة مثيلتها في قطاع غزة[٤] وقام مدير الانتخابات المقيم بالمعهد بدور مراقب ومدير للعملية.

SUMMARY OF OBSERVATIONS ملخص الملاحظات

أفضت الانتخابات إلى نتائج شرعية تمكّن فيها الناخبون من التعبير عن إرادتهم بحرية.

بشكل عام، عزا المعهد الانحرافات التي حدثت في الضفة وغزة إلى عدم معرفة المسؤولين بالإجراءات وفي بعض الحالات إلى عدم وجود إجراءات أصلا وليس إلى أخطاء مقصودة أو فساد. وقد كان الجو العام في اليوم الانتخابي مفعما بالنشاط والحيوية ويسوده التنافس الحامي بين فتح وحماس على وجه الخصوص. ورغم هذا التنافس الشديد فقد جرت الانتخابات في جو من الأمن والسلامة مكّن الناخبين من التعبير عن إرادتهم بحرية.

تسبّب استخدام سجل للناخبين مختلف عن السجل الأحدث بارتباك بين الناخبين.

استخدمت اللجنة العليا سجل الناخبين الذي تلقته من اللجنة المركزية للانتخابات بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٢، وهذه النسخة لا تشمل أية تغييرات جرت على الكشف بعد ذلك التاريخ، وهو ما يعني أنّ السجل لم يشمل الناخبين الذين تمت إضافة أسمائهم خلال فترات التسجيل اللاحقة فضلا عن التصحيحات والتغييرات التي أجريت خلال فترة تقديم المستندات والطعون. وقد أثار هذا الأمر مشاكل واضحة خاصة في غزة حيث لم يتمكّن المواطنون الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية من العثور على أسمائهم في سجل الناخبين المستخدم في الانتخابات المحلية.

١ انظر الملحق (١) للحصول على قائمة الدوائر التي أجريت فيها الانتخابات في الضفة الغربية.

٢ انظر الملحق (١) للحصول على قائمة بأسماء الدوائر التي أجريت فيها الانتخابات في قطاع غزة.

٣ بموجب أحكام قانون الانتخابات المحلية، سيتم إنشاء لجنة عليا للانتخابات لمحلية لمتابعة الانتخابات المحلية لمدة سنة واحدة، ويتم حلها فيما بعد وتحويل مسؤولياتها إلى لجنة الانتخابات المركزية، وهي هيئة مستقلة تدير حاليا الانتخابات الوطنية وعمليات تسجيل الناخبين على المستوى الوطني.

٤ ضم فريق المراقبين التابع للمعهد الديمقراطي الوطني في الضفة الغربية خبراء تنمية سياسية من الولايات المتحدة والجبل الأسود وإيرلندة الشمالية وفرنسا. وقد كان مراقبو المعهد في غزة من المراقبين المحليين الذين دربهم المعهد. أجبر النشاط العسكري في المنطقة بشكل عام والهجوم الذي حدث في ١٥ كانون الثاني على معبر كارني، بشكل خاص، المعهد على تعديل خططه للمراقبة في غزة، حيث تم إلغاء مشاركة المراقبين الدوليين بسبب الاعتبارات الأمنية.

شكّل استمرار الحملات الانتخابية خارج مراكز ومحطات الاقتراع، وأحيانا داخلها، انتهاك قانون الانتخابات.

لوحظ الكثير من الرايات والأعلام والملصقات والقبعات والمنشورات في مراكز الاقتراع. وأفاد المراقبون، في الضفة الغربية، بأنّ وكلاء المرشحين سمح لهم بدخول مراكز الاقتراع وهم يرتدون متعلقات الأحزاب وأدواتها أو شاراتها. أما في غزة، فقد كانت الحملات الدعائية أفضل تنظيما في اليوم الانتخابي، إذ قام المسؤولون بمنع تواجد متعلقات الأحزاب وظهورها بشكل واضح داخل محطات الاقتراع.

شكّلت انتخابات الضفة الغربية بداية مربكة. أضفيت بعض التحسينات لاحقا في غزة، ولكن بقيت هناك شوائب واختلافات في تطبيق قواعد الاقتراع.

غالبا ما كان هناك اكتظاظ في مراكز الاقتراع في الضفة الغربية حيث كان الناخبون ينتظرون للإدلاء بأصواتهم. لم يكن هناك ضبط كاف للمتجمهرين خارج المراكز. في العديد من المراكز المكتظة، سمح مسؤولو الاقتراع للناس بالتصويت خارج الأماكن المخصصة للاقتراع باستخدام عتبات النوافذ والمكاتب الفارغة وغيرها من الأسطح غير المشغولة لوضع علامة على أوراق الاقتراع. وقد اتخذت اللجنة العليا للانتخابات المحلية بعض التدابير لتحسين الوضع في الانتخابات في غزة، بما في ذلك: تقليل عدد الناخبين المسجلين الموزعين للتصويت في كل مركز اقتراع، وزيادة عدد المحطات داخل كل مركز اقتراع، وزيادة عدد محطات الاقتراع الإلزامية في كل مركز من أثنيتين إلى أربع محطات. ولكن بشكل عام ظلت هناك تباينات بين مختلف المراكز حول كيفية تطبيق إجراءات الاقتراع، سواء في جولات الضفة الغربية أو غزة.

تعرّض الناخبون الأميّون لتوجيه مكثّف مع سوء استغلال حقهم في المساعدة في انتخابات الضفة الغربية. وأدخلت بعض التحسينات في الجولة المنعقدة في غزة.

كان توجيه الناخبين الذي اتّخذ شكل مساعدة الأميين منهم مشكلة حقيقية في الضفة. وقد شاهد مراقبو المعهد الديمقراطي بأنفسهم العديد من المواقف التي كان يقوم شخص واحد فيها بمساعدة العديد من الناخبين، وكان هؤلاء المساعدون في الغالب من وكلاء الأحزاب. أما في انتخابات غزة فقد أصدرت اللجنة العليا للانتخابات قراراً لا يجيز لشخص واحد أن يقدّم المساعدة لأكثر من شخصين[٥] ويحظر على وكلاء الأحزاب ممارسة هذا الأمر.

كان هناك تواجد أمني مكثّف في انتخابات الضفة وغزة.

لكن بدا أنّ قوات الشرطة وغيرها من قوات الأمن لم تكن على دراية كافية بدورها في هذه العملية. ففي الضفة الغربية، دخل رجال الشرطة في عملية تنظيم طوابير الانتظار في معظم المحطات. وفي غزة، رغم تواجد رجال الشرطة في كل مركز تقريبا،[٦] إلا أنّهم لم يشاركوا في عملية إدارة مراكز الاقتراع، كما لم يتدخلوا في طريقة ضبط الطوابير.

٥ قام المسؤولون بتسجيل اسم كل واحد من المساعدين لضمان عدم قيامهم بمساعدة أكثر من شخصين.

٦ أفاد المراقبون عدم وجود قوات الشرطة فقط في المركز رقم ٥٠٠٠.

أفاد المراقبون بأنّ عمليات الفرز والعدّ التي شهدوها تميّزت بالشفافية والنزاهة.

بخلاف استثناءات نادرة، فقد أتيحت للمراقبين الدوليين ووكلاء الأحزاب فرصة كاملة لمراقبة عملية فرز الأصوات وعدّها فور إغلاق مراكز الاقتراع، وقد تميزت هذه العملية بالشفافية وسارت وفق الأصول والتعليمات.

في ظل الظروف الحالية، سيكون من الصعب على لجنة الانتخابات العليا ومسؤولي الانتخابات أن يتعاملوا بشكل شرعي وفعال مع الطعون القوية التي تقدّم ضد العملية الانتخابية ونتائجها.

لقد بذلت لجنة الانتخابات العليا جهودا تحمد عليها لتحسين عملياتها وإجراءاتها الفنية وأدائها بشكل عام. ولكن ما زالت هناك حاجة لمأسسة إضافية لإجراءات التنظيم وتطبيقها بنفس الوتيرة. هناك أيضا ضرورة لرفع مستوى الشفافية على مستوى عملية صنع القرار في المؤسسة.

ملخص بالتوصيات SUMMARY OF RECOMMENDATIONS

١ الضرورة الملحّة بالنسبة للانتخابات المحليّة مستقبلا هي زيادة الشفافية والمساءلة في عمل لجنة الانتخابات المحلية، وبخاصة فيما يتعلق بعمليات صنع القرار. يجب أن تُتَّخذ القرارات بشكل رسمي وأن يتم تعميم تلك القرارات التي تؤثر على عمليات سير الانتخابات على هيئة مراسيم. كما يجب أن تكون اجتماعات اللجنة مفتوحة للجمهور وأن تكون محاضرها وقراراتها متاحة بسهولة للاطلاع والمراجعة.

٢ يجب أن تكون هناك قائمة ناخبين واحدة وحصرية وأن تتولّى متابعتها وإدارتها لجنة الانتخابات المركزية، التي تكون وحدها مسؤولة عن عملية تسجيل الناخبين. لابد من تحديث القائمة بشكل منتظم حتى يمكن استخدامها في كافة الانتخابات.

٣ في الدوائر التي سيتمّ فيها عقد انتخابات محليّة، يتوجب على لجنة الانتخابات أن تعيد فتح عملية تسجيل الناخبين في مراكز التسجيل والاقتراع المحليّة لمدة أسبوع كامل على الأقل حتى يتمكّن الناخبون غير المسجلين من المشاركة.

٤ يوصي المعهد لجنة الانتخابات بإضفاء انسجام أكبر على ممارساتها تجاه لجنة الانتخابات المركزية. وفي ظل التشريع الحالي، سيتم حلّ اللجنة العليا للانتخابات المحلية في نهاية السنة الميلادية ٢٠٠٥، وتظل لجنة الانتخابات المركزية هي الهيئة الدائمة المسؤولة عن إدارة الانتخابات. لتحقيق هذه الغاية، فمن المنطقي أن تقوم اللجنة العليا للانتخابات المحلية بتنسيق جهودها مع جهود لجنة الانتخابات المركزية حتى يصبح الناخبون على دراية بعملية واحدة للتسجيل والاقتراع.

٥ نوصي اللجنة العليا للانتخابات المحلية بالتعاون مع المسؤولين الأمنيين لصياغة وتنفيذ ميثاق سلوكي موحد لمسؤولي الشرطة ورجال الأمن في يوم الانتخابات، وأن يتم تدريب هؤلاء المسؤولين والموظفين الأمنيين بشكل شامل ليصبحوا على دراية كاملة بواجباتهم الهامة والقيود المفروضة عليهم في ظل هذه العملية.

المقدمة INTRODUCTION

قام المعهد الديمقراطي الوطني بنشر ١٠ فرق لمراقبة الانتخابات المحلية التي جرت في ٢٣ كانون الأول في الضفة الغربية، و٦ فرق لمراقبة الانتخابات المحلية التي جرت في ٢٧ كانون الثاني في قطاع غزة[٧]. وقد ضمّت الفرق التي عملت في الضفة خبراء في شؤون الانتخابات والأحزاب السياسية من الولايات المتحدة والجبل الأسود وايرلندة الشمالية وفرنسا. أمّا فرق غزّة فقد تكوّنت من مراقبين محليين ذوي خبرة تم تدريبهم على يد المعهد[٨]، وقام مدير المعهد المقيم لشؤون الانتخابات بدور مراقب ومدير للعملية.

وقد تم نشر فرق المراقبين في وقت باكر من صبيحة يوم الانتخابات وذلك ليشهدوا فتح مراكز الاقتراع[٩]، ولكن غالبية الفرق لم تتمكن من البقاء في المراكز حتى نهاية فرز الأصوات في الساعات الأولى من صباح اليوم التالي وذلك بسبب القيود على التنقل والساعات المحدودة التي تفتح فيها نقاط التفتيش الإسرائيلية. وقد زار المراقبون ٦١ مركزا من أصل ٩٣ مركزاً في الضفة الغربية وجميع مراكز الاقتراع، عدا ثلاثة مراكز[١٠]، في قطاع غزة وأمضوا زهاء الساعة في كلّ مركز منها.

وقد ركّز المراقبون على إجراءات التصويت والالتزام بالمتطلبات القانونية والإدارة الكلية لمراكز الاقتراع وكذلك الجو العام الذي كان سائدا داخل مراكز الاقتراع وخارجها، ويستند هذا التقرير إلى النتائج التي توصلوا إليها وإلى مقابلات شخصية مع القادة السياسيين والسلطات الانتخابية التي أجراها العاملون بمقر المعهد في القدس.

وتعتبر مهام المراقبة هذه جزءاً من الجهد الشامل الذي يبذله المعهد الديمقراطي الوطني NDI، لمراقبة العمليات الانتخابية الفلسطينية التي تمولها منحةٌ مقدّمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID . وفي إطار هذا البرنامج، قام المعهد أيضا بمراقبة عملية تسجيل الناخبين الأخيرة وعملية الانتخابات الرئاسية، وهو يخطط لمراقبة الجولات اللاحقة من الانتخابات المحلية وكذلك الانتخابات التشريعية.

٧ ضمت فرق المراقبين في انتخابات الضفة الغربية مراقبين اثنين دوليين، ومترجم وسائق، بينما ضمت الفرق المراقبة في قطاع غزة مراقبين اثنين محليين وسائق.

٨ أجبر النشاط العسكري في المنطقة بشكل عام، والهجوم الذي تم في ١٥ كانون الثاني على معبر كارني بشكل خاص، المعهد على تعديل خططه للمراقبة في غزة؛ حيث تم إلغاء مشاركة المراقبين الدوليين بسبب اعتبارات أمنية.

٩ لم تتمكن كافة الفرق من حضور الافتتاح حيث أعيد بعض منها على حاجز أبو هولي.

١٠ ٥٠١٨ (دير البلح)، ٠٩٠٥ (مصدر)، ٠٩٤٤ (بني سهيلا)

الاستنتاجات والملاحظات

FINDINGS AND OBSERVATIONS

نظرة عامة OVERVIEW

أجريت الجولة الأولى للانتخابات المحلية في الضفة الغربية وغزة على مرحلتين: جرت أولاهما في ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٤ وذلك في ٢٦ دائرة انتخابية في الضفة، وجرت الثانية في ١٠ دوائر في قطاع غزة وذلك في ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٥. وتقرّر أن تجرى انتخابات كلّ الدوائر الأخرى في إحدى جولتين تاليتين ستجريان في وقت لاحق من هذا العام.

كانت تلك أول انتخابات محلية تجرى في المناطق الفلسطينية منذ ثلاثين عاما. وقد أشرفت على إدارتها اللجنة العليا للانتخابات المحلية، وهي لجنة أنشئت تحت سلطة وزارة الحكم المحلي، إحدى مؤسسات السلطة الفلسطينية. وبموجب أحكام القانون الحالي والخاص بالانتخابات المحلية، ستبقى هذه اللجنة قائمة لمراقبة الانتخابات المحلية لمدة عام واحد تنحل بعد انقضائه وتنتقل مسؤولياتها فور ذلك إلى لجنة الانتخابات المركزية. ولجنة الانتخابات المركزية هي جهة منفصلة ومستقلة تتولى حاليا إدارة الانتخابات الوطنية وتسجيل الناخبين على المستوى الوطني.

وفضلا عن كون هذه الانتخابات شكلاً من أشكال الممارسة الديمقراطية، فإنها في ذات الوقت تعدّ حدثاً سياسياً هاماً. فالمشهد السياسي في فلسطين كان محكوماً إلى حد بعيد بسيطرة تنظيم فتح لعدة عقود، وهو ما كان صحيحا بوجه خاص منذ إنشاء المؤسسات الحاكمة في منتصف التسعينيات ضمن اتفاق أوسلو وعملية السلام المتصلة به. ولكن عددا من الفصائل الفلسطينية، وخاصة الفصائل المقاتلة مثل حماس والجهاد الإسلامي لم تعترف بهذه الاتفاقيات ولا بالمؤسسات التي انبثقت عنها، ولذا فإنها لم تشارك في الانتخابات التشريعية أو تتنافس فيها، وهو ما ترك حكم المناطق الفلسطينية في يد فتح بشكل تام تقريبا.

وفي عام ٢٠٠٤، أعلن عدد من الفصائل وأهمها حماس عن نيته في التنافس على مقاعد المجالس المحلية، وهو ما خلق منافسة حقيقية وديناميكية للغاية بالنسبة لفتح لأول مرة منذ سنين عديدة. كذلك أوضحت هذه الفصائل نفسها أنها تنوي التنافس في الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في يوليو ٢٠٠٥. ومن هنا فقد أصبحت الجولة الأولى من الانتخابات المحلية اختباراً للقدرات الانتخابية ولمدى قوة هذه التنظيمات بين الناخبين. وقد كان التنافس بين فتح وحماس على أشدّه في غزة خاصة.

وقد توصّل المعهد إلى أنّ إجراءات انتخابات الضفة قد جرت بطريقة أدّت إلى حدوث فوضى وارتباك في مراكز عديدة، فقد كانت مراكز الاقتراع مكتظة وهذا أدى في بعض الأحيان إلى التضحية بسرية عملية الإدلاء بالأصوات. وفضلا عن هذا، فإنّ سجل الناخبين كان يحتوي فقط على أسماء الناخبين الذين تسجّلوا في المراحل الأولى؛ وبالتالي لم تورد القوائم التي استخدمت يوم الانتخابات أسماء الناخبين الذين تسجلوا عند إعادة فتح باب التسجيل. ومع هذا فليس هناك ما يدل على أنّ المشاكل التي حدثت نتيجة لهذا سببها الفساد المقصود من جانب المسؤولين عن الاقتراع، وإنما حدثت ربما لعدم وجود قواعد تحكم بعض الإجراءات أو لعدم قدرة المسؤولين على فرضها.

وقد كانت انتخابات غزة أفضل تنظيماً من انتخابات الضفة التي عقدت قبلها بخمسة أسابيع، حيث كان المسؤولون مستعدين بشكل أفضل لإدارة مراكز الاقتراع بطريقة أكثر فعالية وأحسن ترتيباً. ومع ذلك فقد برزت مشاكل تتعلق بسجل الناخبين والحملات الدعائية المكثفة داخل مراكز الاقتراع وتغيرات تمّت في اللحظات الأخيرة.

ووفق التشكيلة الحاليّة، سيكون من الصعب على موظفي اللجنة العليا للانتخابات المحلية وموظفي الانتخابات أن يتعاملوا مع التحديات التي تواجه سير الانتخابات ونتائجها بطريقة فعّالة وشرعيّة. لذلك فإنّ من الضروري أن تتم مأسسة الإجراءات وطريقة تطبيقها بانتظام. ومع ذلك فلا ريب أنّ الانتخابات في الضفة وغزة قد أسفرت عن نتائج شرعية وأن الناخبين قد استطاعوا التعبير عن إرادتهم بحرية.

وتشمل الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها المراقبون في مهمتهم ما يلي:

بداية مربكة في الضفة اتّسمت بالتالي:

- مراكز الاقتراع المزدحمة،
- ضعف السيطرة على الجمهور،
- مشاركة غير مناسبة للشرطة في ضبط الجماهير،
- توجيه مكثف للناخبين وسوء استعمال الحق في تقديم العون للناخبين الأميين،
- القيام بحملات انتخابية داخل محطات الاقتراع،
- استخدام سجل ناخبين أولي غير كامل بدلا من سجل الناخبين النهائي،
- اختلاف إجراءات الاقتراع بين محطات الاقتراع.

وفي المقابل لاحظ المراقبون التحسينات التالية في انتخابات قطاع غزة:

- عدد أقل من الناخبين لكل مركز،
- عدد أكبر من العاملين في كل مركز،
- عدد أكبر من أكشاك الاقتراع أو العازل لضمان الخصوصية،
- تحسن في الإجراءات التي تحكم تقديم العون من طرف ثالث للناخبين الأميين،
- عضوية إلزامية للنساء بين العاملين في مراكز الاقتراع،
- وجود نسخة من محاضر البروتوكول في مراكز الاقتراع،
- تدريب أفضل لطاقم العاملين.

ويرى المعهد بهذا الصدد أنّه ينبغي القيام بالمزيد من التحسينات من أجل انتخابات محلية أفضل في الجولات القادمة، وذلك في المجالات التالية:

- إدارة أفضل لكشف الناخبين النهائي بما يشمل التعاون مع اللجنة المركزية للانتخابات،
- مأسسة القواعد والإجراءات المتبعة في اليوم الانتخابي،
- تخفيض عدد بطاقات الاقتراع الزائدة أو الاحتياطية في كلّ مركز اقتراع،
- الحفاظ بشكل أفضل على سجلات الاقتراع ومحاضره،
- المزيد من القيود الفعالة على الحملات الدعائية في اليوم الانتخابي،
- بذل الجهودٍ أفضل لضبط الجمهور.

الإطار القانوني LEGAL FRAMEWORK

إنّ القانون الذي تستند إليه اللجنة العليا للانتخابات المحلية هو قانون انتخابات المجالس المحلية للعام[١١] ١٩٩٦ وتعديلاته الصادرة في كانون الأول ٢٠٠٤.

مع ذلك فإنّ القرارات كانت غالباً تتّخذ من جانب اللجنة بطريقة عشوائية ومن خلال سلطة قانونية هي موضع تساؤل. فكانت مثلا القرارات الخاصة بأية إجراءات لم ينص عليها القانون تتّخذ في اجتماعات مغلقة لأعضاء اللجنة، ولم تصدر قرارات اللجنة على هيئة مراسيم أو مستندات قانونية يمكن أن تقدم مستوى أعلى من التدقيق من قبل الجماهير. ولذا لم يكن المرشحون والمراقبون والمؤسسات العامة على علم بأية تغييرات طرأت على الإجراءات الانتخابية حتى اليوم الانتخابي.

١١ القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٦.

لقد كان اختيار اللجنة للدوائر التي ستجرى فيها الانتخابات عشوائيا دون تقديم إيضاحات للأسباب التي دفعت اللجنة لاختيار هذه الدوائر دون غيرها وكذلك فقد خلت عملية اتخاذ القرار من الشفافية تماما[١٢]. وفضلا عن هذا فقد قامت اللجنة بتوسيع حجم المجالس في أبو ديس وبني زيد الشرقية والدوحة دون تقديم إيضاحات أو القيام بمشاورات وكذلك بدون رقابة.

وحتى القرارات التي تمّ تحريرها كتابة، مثل الدليل الإرشادي للعاملين، لم يتم تطبيقها في جميع الأحوال. فمثلا في اليوم الانتخابي في غزة، خالفت اللجنة نفسها التعليمات التي كانت قد نصت عليها في الدليل الإرشادي ودرّبت موظفيها عليها قبل الانتخابات: فقد تمّ تدريب العاملين منذ البدء على كيفية وضع الحبر الذي لا يُمحى على إبهام الناخب لمنع الاقتراع المتكرّر، ولكن قبل الانتخابات بيومين أبلغ العاملون بأنه لن يتم استعمال الحبر[١٣].

سجل الناخبين VOTER LIST

قائمة قديمة غير محدّثة

يسمح قانون الانتخابات للناخبين بالإدلاء بأصواتهم سواء في أماكن سكنهم أو عملهم. وقد تمّ اللجوء إلى سجلين لأجل التحقق من أحقية الناخبين في التصويت: سجل الناخبين الذي أعدته اللجنة المركزية خلال فترة التسجيل التي دامت خمسة أسابيع، خريف عام ٢٠٠٤، والسجل المدني وهو كشف يحوى أسماء كل الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية حكومية رسمية وتحتفظ به السلطة الفلسطينية.

في الجولة الأولى من الانتخابات المحلية، استخدمت اللجنة العليا للانتخابات المحلية قائمة الناخبين التي تلقتها من لجنة الانتخابات المركزية في ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٤. ولم تشمل هذه النسخة أية تعديلات تمت على السجل بعد هذا التاريخ، مما يعني أنها لم تكن تضم أسماء الناخبين الذين أضيفت أسماؤهم خلال الفترة اللاحقة للتسجيل، وكذلك خلت النسخة من التعديلات والتصحيحات التي أدخلت خلال فترة العرض والطعون.

لقد أحدث استخدام قائمة ناخبين بخلاف القائمة الحالية إرباكا لدى الناخبين الذين تسجلوا في مرحلة لاحقة ولم يتمكنوا من إيجاد أسمائهم على قائمة الناخبين في يوم الانتخابات. وقد برزت المشكلة بشكل خاص في غزة حيث إن الناخبين الذين قاموا بالاقتراع في الانتخابات الرئاسية قبل ثلاثة أسابيع لم يجدوا أسماءهم في قائمة الناخبين المستخدمة في الانتخابات المحلية. وقد أحضر عدد كبير من هؤلاء الناخبين إتصالات معهم كإثبات على قيامهم بالتسجيل. وتوجه بعض منهم إلى مكتب الانتخابات الفرعي لتقديم شكاوى ومنح بعض منهم تصاريح للتصويت، بعد أن قام المسؤولون بالتحقّق من القائمة. توجّه آخرون إلى مراكز خاصة لفحص إذا كانت أسماؤهم واردة في السجل المدني. ومما زاد من اللبس والارتباك أنَ المراكز الخاصة للانتخابات المحلية كانت في مواقع تختلف عن تلك التي انعقدت فيها الانتخابات الرئاسية[١٤].

كما أنّ بعض الناخبين في الضفة الغربية ممن تمكنوا من إثبات قيامهم بالتسجيل لم يستطيعوا إيجاد أسمائهم على قائمة الناخبين.

ولا يزال من غير الواضح ما الذي حدا باللجنة العليا إلى استخدام قائمة ناخبين قديمة وغير محدّثة في الضفة، والأكثر إثارة للحيرة أن نفس القائمة استخدمت في غزة، خاصة أن اللجنة المركزية قد زودت اللجنة العليا بالسجل المحدّث الذي استخدم في الانتخابات الرئاسية.

تصويت من هم دون السن القانونية

لاحظ المراقبون في غزة وجود مشكلة تتعلق بأسماء من هم دون السن القانونية في القائمة. فالمعروف أنه يحق، قانونا، للفلسطينيين ممن بلغوا السابعة عشرة من عمرهم أن يتسجلوا للانتخابات، وإن كان لا يسمح لهم بالتصويت حتى يبلغوا الثامنة عشرة من عمرهم. ويبدو أن

١٢ انظر الملحق (١) للحصول على قائمة بالدوائر الانتخابية التي جرت فيها الجولة الأولى من الانتخابات المحلية.

١٣ كان هناك التباس حول ما إذا كانت لجنة الانتخابات المركزية ستمد اللجنة العليا للانتخابات المحلية بحبر غير قابل للمحو.

١٤ قبل الانتخابات في غزة بوقت قصير، أفادت اللجنة العليا للانتخابات المحلية بأنه سيتم استخدام قائمة محدثة للناخبين. وبعد يوم الانتخابات، أعلنت اللجنة أن السبب الذي دفعها إلى عدم استخدام القائمة المحدثة للناخبين هو أن هذه القائمة لم تخضع لعملية العرض والطعن.

السجل الذي استخدم في انتخابات غزة كان يحتوي على أسماء ناخبين مسجلين من أبناء السابعة عشرة، وإذ تعذر على بعض المسؤولين إدراك أن هؤلاء دون السن فقد سمحوا لبعض الناخبين ممن هم دون الثامنة عشرة ووردت أسماؤهم في الكشف بالتصويت إلى أن وردت إليهم تعليمات من اللجنة العليا بعدم السماح بتصويت المسجلين المولودين بعد ٢٧ كانون الثاني ١٩٨٧[١٥]. وقد أكدت اللجنة للمعهد الديمقراطي حدوث هذه المشكلة وأفادت بأنه قد تم تكوين فريق من ثلاثة مفوضين للتحقيق في هذا الخطأ في إدارة سجل الناخبين.

مسؤولو الاقتراع POLLING OFFICIALS

كانت طواقم العاملين في غالبية مراكز الاقتراع في الضفة وغزة من المدرّسين، وكانت هذه المراكز في معظمها مدارس، وقد تلقّت هذه الطواقم التدريبات على الإجراءات الرسمية الخاصة بالانتخابات على يد مسؤولين في اللجنة العليا للانتخابات المحليّة.

عمّت الفوضى والازدحام العديد من المراكز في الضفة الغربية. وكان واضحا أنّ تلك الانتخابات لم تكن مجرد جزء من الممارسة الديمقراطية، بل كانت فوق ذلك حدثا هاما بالنسبة للمجتمعات المحلية. فتقدمت إلى مراكز الاقتراع عائلات عديدة، وخاصة الرجال والأبناء، وأمضوا معظم يومهم هناك، حتى إن البعض منهم أتى بالموسيقى والمشاوي معه.

أدّى هذا إلى حدوث ازدحام في الساحات وعند مداخل محطات الاقتراع، ولم تكن طواقم العاملين معدّة جيدا للتعامل مع هذه الحشود خارج الأبواب، والتي كانوا كثيرا ما يشقّون طريقهم خلالها.

ولم يكن لهذه المشكلة وجود تقريبا في غزة. فمع أنّ حشودا كبيرة تجمّعت حول مراكز الاقتراع هناك أيضا، فقد ساعد وجود موظفين إضافيين لضبط الطوابير وقيام مدراء المراكز بواجبهم على السيطرة على الحشود.

ويشير المراقبون إلى أنّ أداء المسؤولين في مراكز الاقتراع في الضفة قد تفاوت بين مركز وآخر، ففي حين تمسّك بعض المسؤولين بالتعليمات كما فهموها، لجأ البعض الآخر إلى إبداء الليونة في تطبيق الإجراءات وذلك لاستيعاب العدد الكبير من الناخبين. فمثلا، سمح المسؤولون في عدد من محطات الاقتراع في العيزرية وأبو ديس، حيث كان الإقبال على الاقتراع عاليا، للناخبين بالتصويت خارج أكشاك الاقتراع المخصّصة، وذلك باستخدام عتبات النوافذ والمقاعد الدراسية الفارغة وغيرها من الأسطح للتأشير على بطاقات الاقتراع.

وقد كان عدم انتظام تطبيق الإجراءات مصدر قلق في حالة الناخبين الأميين، فقد لاحظ المراقبون وجود عدد كبير من الناخبين الذين زعموا أنهم بحاجة لمساعدة بسبب الأمية. ولاحظوا أنّ نفس الشخص كان يقوم أحيانا بمساعدة عدد من الناخبين في ملء بطاقاتهم، ولم يكن المسؤولون في مراكز الاقتراع في الضفة منتظمين وثابتين في تطبيقهم لإجراءات مساعدة الأميين، حيث كان بعضهم يصرّ على مراقبة عملية المساعدة عن قرب في حين كان البعض الآخر يغض النظر عنها.

أما في غزة، فقد لاحظ المراقبون المستوى المهني العالي الذي ميّز أداء المسؤولين في مراكز الاقتراع. فقد التزموا بصفة عامة بالتعليمات والإجراءات بطريقة مهنية وشفافة.[١٦] وقد أظهر العاملون في مراكز الاقتراع الذين اكتسبوا خبرة من عملهم في الانتخابات الرئاسية على وجه الخصوص مستوىً عالياً من الكفاءة والثقة بالنفس أثناء عملهم. وكذلك لوحظ قدر أكبر من حسن المراقبة والسيطرة على عمليات مساعدة الأميين في الاقتراع ممّا لوحظ في انتخابات الضفة.

ورغم هذا فقد عزا المراقبون الانحرافات عن الإجراءات الرسميّة، التي وقعت في الضفة وغزة، إلى عدم الفهم الصحيح لهذه الإجراءات وليس إلى سوء نوايا أو فساد مقصود.

١٥ على سبيل المثال، في المركز رقم ٠٩٠٤، صوت ٢٦ ناخبا ممن هم دون السن القانونية (من أصل ٥٠ شخصا ممن هم دون السن المسجلين في هذه المحطة) في الصباح حتى قام المسؤولون بإصدار تعليمات للعاملين لإرجاع هؤلاء الناخبين.

١٦ تم التبليغ عن حالتين منع فيهما المراقبون من حضور بروتوكول الافتتاح.

البيئة والدعاية الانتخابية والنظام ENVIRONMENT, CAMPAIGNING AND ORDER

وفقا لقانون الانتخابات، فإنّه لا يجوز القيام بالدعاية الانتخابية خلال الأربع وعشرين ساعة السابقة للانتخابات ولفتح صناديق الاقتراع.[١٧] وقد تجاهلت جميع التنظيمات السياسية هذه القاعدة بشكل كبير، ولم يكن لدى المسؤولين عن الاقتراع القدرة على منعها. فقد كانت الدعاية الانتخابية على أشدّها خارج المراكز والمحطات بل وفي داخلها أحيانا. فما أكثر ما كان هناك من ملصقات ومنشورات وبطاقات اقتراع مقلّدة وأعلام ورايات وقبّعات في مناطق التصويت. وكانت الميكروفونات تضج بالموسيقى والخطب السياسية التي كانت تصدح على بعد أمتار قليلة من مداخل بعض محطات الاقتراع، ناهيك عن العديد من الأشخاص الذين كانوا يرتدون ملابس بألوان الحملات الانتخابية.

أما في الضفة الغربية، فقد كان هناك عدد كبير من الأنصار يطوفون حول مراكز الاقتراع وهم يحملون شعارات الأحزاب وملصقاتها وأعلامها. وقد أفاد المراقبون أنّ وكلاء المرشحين سمح لهم بالدخول الى محطات الاقتراع وهم يحملون مستلزمات أحزابهم. ففي إحدى محطات الاقتراع في نابلس، دخل شخص الغرفة حاملاً بعض الطعام للعاملين وهو يرتدي طاقية وكوفية حماس ويحشو جيبه بعلم حماس.

أمّا في غزة، فقد كانت الدعاية الانتخابية، في اليوم الانتخابي، كمثيلتها في الضفة بل كانت أفضل تنظيماً. فكان الأنصار يرتدون شارات أحزابهم ويحملون أعلامها، وكانت الرايات الضخمة معلّقة على البنايات وتحمل قوائم المرشحين.[١٨] وكان يتم توزيع المناشير وأوراق الاقتراع المقلّدة على نطاق واسع من قبل الأحزاب والتنظيمات، وكانت تحمل أسماء وأحيانا صور المرشحين، وقد أُشّر على مواضع أسمائهم على ورقة الاقتراع.[١٩] وقد كان الناخبون يتلقّون هذه المنشورات خارج حرم المركز مباشرة، وفي حالات نادرة، داخل ساحات المدارس التي استخدمت كمراكز اقتراع. وخلافا لنظرائهم في الضفة، فقد اجتهد مسؤولو الاقتراع في غزة في منع وجود مستلزمات الأحزاب بشكل بارز داخل محطات الاقتراع.

ومع هذا فإنّ التأثير الفعلي لوجود أنصار الأحزاب لم يكن ناجماً عن الدعاية الآتية من خارج مراكز الاقتراع، وإنّما من احتمالات انتهاك الشروط التي تسمح بتقديم العون للناخبين الأميّين. وقد شاهد المراقبون أنصاراً لمرشحين وأحزاب – وفي بعض الحالات وكلاء معترف بهم – وهم ينظمون الناخبين خارج مراكز الاقتراع ويحدّدون شخصاً معيناً لمساعدتهم في التصويت أو بالأصح لتوجيههم من حيث الإدلاء بأصواتهم، وقد كان كبار السن من الناخبين هم هدف هذا النوع من الممارسة.

كانت الحشود كبيرة في ساحات مراكز الاقتراع.[٢٠] وبدا من الواضح أنّ هذا اليوم كان حدثاً اجتماعياً بقدر ما كان حدثاً سياسيا مدهشاً: فقد كان هناك تنافس شرس بين فتح وحماس. وقد كانت الغالبية الساحقة من المتواجدين خارج مراكز الاقتراع من أنصار هذين التنظيمين أو من الناشطين فيهما، وقد ظلّ الكثير منهم هناك حتى المساء وقالوا إنّهم سيبقون "لحماية الأصوات".

ومع ذلك، حتى في ظل هذا التنافس المحموم وجو التوتر والحشود التي نظمتها الفصائل المتنافسة، لم يحدث أي نزاع خطير حسبما أفاد مراقبو المعهد الديمقراطي الوطني. أمّا في غزة، فقد ذكر المراقبون أنّ حادثة واحدة قد وقعت سمع فيها إطلاق رصاص في الهواء من قبل الشرطة.[٢١] وقد سُمِع صراخ وشوهد بعض التدافع للسيطرة على الجماهير[٢٢]. كذلك ذكر المراقبون أنّ أحد مراكز الاقتراع قد أغلق بسبب عراك.[٢٣] وهي الحالة الوحيدة من نوعها، أمّا في الضفة، فقد تحدّث المراقبون عن مشاهدتهم لمشاجرتين.

الشرطة POLICE

كان هنالك تواجد أمني مكثّف في انتخابات كلّ من الضفة وغزة، وقد علق أحد المراقبين بأنّ الناخب كان من المحتمل أن يجتاز ثلاثة أو أربعة من رجال الشرطة قبل أن يصل إلى صندوق الاقتراع. ومع ذلك فقد بدا أنّ رجال الشرطة والأمن الموجودين يفتقرون إلى فهم سليم لأدوارهم في سير العملية، وبدا أنّ أفراد قوات الأمن لم يتم إطلاعهم أو تدريبهم على المساعدة في الانتخابات.

١٧ المادة ٣١.

١٨ انظر الملحق (٤) لمشاهدة صور هؤلاء.

١٩ انظر الملحق (٣) لأمثلة على هذا الموضوع.

٢٠ بينما اكتظت ساحات المدارس في الضفة الغربية، فقد قام مسؤولو الانتخابات ورجال الشرطة في الكثير من المراكز بغزة بتحديد عدد الأشخاص المسموح لهم بدخول المراكز.

٢١ في المركز رقم ٨٨٩، مشى شخص إلى المحطة وكان يحمل مسدسا، وقام رجال الشرطة بإطلاق عيارات تحذيرية في الهواء.

٢٢ في مركز الاقتراع رقم ٩٤٣، مثلا، اندفعت النساء إلى المحطة وشكين من شدة الحر الذي يمنعهن من الانتظار خارجا. أتى رجال الشرطة ودفعوا هؤلاء النسوة خارج المركز. وهذا حمل أزواجهن على الاعتراض على هذا التصرف الذي أقدمت عليه الشرطة.

٢٣ في المركز رقم ٠٩٤٢، كان "أحد المساعدين" يقوم بتعبئة ورقة الاقتراع نيابة عن أمه، ولكنه لم يكن يحترم تعليماتها. عندما لاحظ مسؤول المركز ذلك، أخرج المساعد من المركز ونشب عراك.

أما في الضفة، فقد انهمك رجال الشرطة في تنظيم الطوابير. وكانوا موجودين داخل محطات الاقتراع وخارجها، وهذا التواجد داخل محطات الاقتراع يعتبر انتهاكا للقوانين الانتخابية. وقد كان بعض الضباط مسلحين والبعض الآخر بلا سلاح. وقد قدم عدد قليل من الأفراد أنفسهم على أنّهم من رجال "الأمن" ولكنهم كانوا يرتدون ملابس عادية ولم يبرزوا أي برهان رسمي يثبت أنهم من قوى الأمن.

وفي حادثتين منفصلتين في الضفة الغربية، شهد المراقبون متشاجرين بدوا من أفراد قوى الأمن. وفي واحدة من الحادثتين، قام ضابط بالشرطة برفع سلاحه وتصويبه على الضابط الآخر المشارك في الشجار.

وفي غزة، رغم تواجد قوات الشرطة في كافة المراكز تقريبا،[٢٤] لم تشارك الشرطة في إدارة مراكز الاقتراع، كما أنّها لم تشارك في ضبط الطوابير. وكان كافة رجال الأمن البارزين للعيان يرتدون الزي الرسمي، ومسلحين بعصي ومسدسات أوتوماتيكية. لم يشهد المراقبون أية حوادث قام فيها رجال الشرطة بدخول محطات الاقتراع في غزة.

يبدو أنّ الناخبين لم يعتبروا أنّ رجال الشرطة يشكّلون تهديدا. بل بدا في بعض الأوقات أنّ هناك غيابًا للسيطرة على الجماهير التي مّ تحشدها خارج مراكز الاقتراع. مثلا، عندما بدأت الجماهير بالتجمّع قبل إغلاق محطة اقتراع في غزة، طلب مسؤول المحطّة من رجال الشرطة تحديد الدخول إلى ساحة المحطة، وبدا أنهم تردّدوا في القيام بذلك.

الاقتراع ومواد الاقتراع POLLING AND POLLING MATERIALS

تميّزت الانتخابات في الضفة الغربية بمراكز اقتراع مكتظة وبطوابير انتظار طويلة. وقد كانت مشاركة الناخبين كثيفة للغاية في كلّ من انتخابات الضفة الغربية وغزة. في كلتا الحالتين، كان إقبال الناخبين أعلى في المراكز العادية (التي شكلت ما بين ٧٧ – ٦٩٪ في غزة، ووصلت إلى ٨٣٪ في الضفة الغربية) مقارنة بالمراكز الخاصة (نحو ٣٠٪ في غزة و٢٢٪ في الضفة الغربية).

إنّ تعقيد عملية الاقتراع تعني زيادة الوقت الذي يستغرقه الناخبون في التأشير على أوراقهم. كما كانت طريقة تنظيم المحطات في الغالب غير مناسبة. فقد كانت الغرف مزدحمة وكان يبدو أنها نظمت لتلائم المراقبين أكثر من الناخبين- فقد وصل أحيانًا عدد المراقبين إلى ٤٠ في الغرفة.[٢٥] وكذلك فقد مُسّت خصوصية الناخبين وذلك حينما حاول بعض البالغين أن يؤشروا على بطاقاتهم على مقعد دراسي لتلميذ صغير وخلف ساتر من الورق المقوى لم يكن محميا بما يكفي، وكان يسهل تحريكه من مكانه في إحدى زوايا غرفة فصل دراسي مزدحمة.

في المقابل، حافظ المسؤولون في غزة على محطات الاقتراع في حالة من النظام أفضل بكثير من مثيلتها في الضفة. فلم تكن المراكز مزدحمة بالناخبين الذين ينتظرون دورهم للإدلاء بأصواتهم لأنّ اللجنة العليا للانتخابات المحلية قلّلت عدد الناخبين المسجلين في كل واحدة من محطات الاقتراع وزادت عدد محطات الاقتراع في كل مراكز من مركز الاقتراع. وكذلك زادت عدد سواتر التصويت أو العازل داخل المحطة من اثنين إلى أربعة. وبالطبع فإنّ انعدام الازدحام يعني مزيداً من الخصوصية للناخبين. ويمكن أن نعزو جزئيا حقيقة أنّ الناخبين لم يستغرقوا وقتا طويلا في الإدلاء بأصواتهم في غزة إلى التنظيم الجيد لمحطات ومراكز الاقتراع، وربما إلى الاستخدام الواسع لبطاقات الاقتراع المقلدة كوسيلة إرشاد حول عملية الاقتراع.

ويذكر أنّ الحبر الذي لا يمحى لم يستخدم في هذه الانتخابات مع أنّ العاملين في مراكز الاقتراع تلقوا تدريباً على استخدامه وصدرت لهم الأوامر باستخدامه في دليل الإرشادات الخاص بالعاملين. ويفهم المعهد الديمقراطي الوطني أنّ مرجع هذا الأمر هو حدوث لبس

٢٤ أفاد المراقبون أن قوى الأمن لم تتواجد فقط في مركز رقم ٥٠٠٠، بينما تواجدت في باقي المراكز.

٢٥ في حين أنه من المشجع أن نشهد مثل هذه المشاركة الكبيرة من قبل المراقبين، إلا أن الأولوية يجب أن تمنح للناخبين عند تنظيم محطات الاقتراع.

في مسألة وجود اتفاق بين اللجنة العليا للانتخابات المحلية واللجنة المركزية للانتخابات، تزوّد بموجبه الثانية اللجنة الأولى بالنوع نفسه من الحبر الذي استخدم في الانتخابات الرئاسية.[٢٦]

وقد كانت المحطات في كلّ من الضفة وغزة مزوّدة بصناديق خشبية قديمة لاستخدامها كصناديق اقتراع بدلاً من الصناديق الشفافة الحديثة التي استخدمت في الانتخابات الرئاسية.[٢٧] وكان مطلوباً أن تغلق صناديق الاقتراع بالشمع الأحمر. وقد كان وضع الشمع الأحمر في الضفة الغربية أمراً عشوائياً حيث بدا كما لو كان لكل محطة اقتراع فهم مختلف لطريقة الختم. أما في غزة فقد تمّ الختم بالشمع الأحمر وفقا لمعايير موحدة، حيث تم وضعه على الأقفال، مع أنّ الأكثر فعالية هو وضع الشمع على النقطة التي يلتقي فيها غطاء الصندوق مع قاعدته.

وكذلك، فقد كانت قوائم الناخبين والتعليمات الخاصة بالانتخاب معروضة في كل المراكز والمحطات في غزة وفقا للتعليمات، أما في الضفة فإنّ هذه المعلومات عرضت في بعض المراكز وليس في كلّ المراكز التي زارها المراقبون.

وكما ذكر أعلاه، فإن توجيه الناخبين الذي كان يأتي في شكل مساعدة الناخبين الأميين كان مشكلةً في الضفة الغربية. فشاهد جميع المراقبين تقريباً حالات كان شخصٌ واحد يقدم فيها العون لعدد من الناخبين. وكان هؤلاء الأشخاص الذين يساعدون الناخبين، في كثير من الأحيان، هم من وكلاء المرشحين. ولكن لم يكن يوجد في ذلك الحين أيّ أساس قانوني لمنع مثل هذا التصرف من الحدوث.

أما في غزة، فقد سنّت اللجنة العليا قاعدة تحدّد عدد الناخبين الذين يسمح لشخص واحد بمساعدتهم بناخبين اثنين لا غير[٢٨] وتمنع بشدّة وكلاء الأحزاب من الاشتراك في مثل هذا الفعل. لكن هذا لم يمنع بعض أشكال التصويت بالوكالة، وهو ما حدث أيضاً في الضفة الغربية حيث شاهد المراقبون الناخبين الأقارب يؤشّرون على بطاقات الاقتراع الخاصة بأقاربهم، كأن يتوجّه الزوجان خلف الساتر ثم يؤشر الزوج على بطاقة زوجته نيابة عنها.

وقد تباين تعامل موظفي الاقتراع مع التصويت بالوكالة ما بين محطة وأخرى في كل من الضفة الغربية وغزة، إلاّ أنّ القيود التي فرضت، في غزة، على المساعدة في التصويت سهّلت على المسؤولين منع إساءة الاستخدام الخطير لهذه الممارسة.

فرز الأصوات COUNTING

أفاد المراقبون بأنّ إجراءات فرز الأصوات تميّزت بالشفافية والنزاهة. وقد كانت العملية، سواء في الضفة الغربية أو غزة، بطيئة واستمرت في غالب الأماكن حتى الثانية أو الثالثة صباحاً. وقد بقي المراقبون المحليون ووكلاء الأحزاب في معظم الأحوال حتى انتهاء الفرز وعدّ الأصوات.

أما في غزة، فقد نال الموظفون استراحة مدّتها عشرون دقيقة قبل البدء بالعد أو في منتصف مرحلة البدء بالعدّ. وكانت مواد التصويت في هذه الأثناء محرّزة في غرفة مغلقة في معظم المراكز، ولكن البطاقات المكشوفة تركت دون انتباه من المسؤولين والمراقبين.

وقد لاحظ المراقبون تواجد الشرطة في محطات الاقتراع خلال عملية الفرز في بعض المحطات، خاصة في الضفة الغربية.

المراقبة OBSERVATION

كانت مشاركة وكلاء المرشحين والمراقبين المحليين عالية في كلّ من الضفة الغربية وغزة. وكانت القيود الخاصة بعدد المراقبين المحليين ووكلاء الأحزاب المسموح بتواجدهم في محطة الاقتراع الواحدة مصدر إرباك للمراقبين ومسؤولي الاقتراع ولم تكن مطبقة في كثير

٢٦ بعد الإعلان بأنّ الحبر سوف يستخدم في غزة وعدم القيام بذلك، أفادت اللجنة العليا للانتخابات المحلية بوجود عدة أسباب لعدم ضرورة استخدام الحبر، منها أنّ لجنة الانتخابات المركزية لم تضمن تسليم الحبر، وأنّ لائحة الناخبين "النظيفة" بحوزة اللجنة العليا للانتخابات المحلية عنى أنّ التحبير غير ضروري، وأنّ الناخبين كانوا ما زالوا يحملون علامات الحبر التي وضعت على أصابعهم يوم الانتخابات الرئاسية، إلخ. وتنازع لجنة الانتخابات المركزية ادعاء أنها وافقت على تزويد اللجنة بالحبر.

٢٧ عشية الانتخابات، أفادت اللجنة العليا للانتخابات المحلية بوجود اتفاق مع لجنة الانتخابات المركزية بشأن استخدام صناديق بلاستيكية شفافة على شاكلة الصناديق المستخدمة في الانتخابات الرئاسية.

٢٨ كان المسؤولون يسجلون أسماء هؤلاء المساعدين لضمان عدم قيامهم بمساعدة أكثر من شخصين اثنين.

من الأحيان. فقد تواجد في كلّ المحطات التي زارها وكلاء المعهد الديمقراطي، وكلاء من الفصائل والتنظيمات المختلفة، وأحيانا تواجد عدد من الوكلاء لمرشح واحد وهذا انتهاك لنظام الانتخابات. وحيث لم تتوفر أية سجلات للفصائل أو المرشحين الذين يمثلهم الوكلاء، وحيث إنّ الأوراق الثبوتية للمراقبين الدوليين لم تكن ظاهرة في الغالب، فقد كان من الصعب تطبيق القوانين القاضية بمنع وجود أكثر من وكيل واحد لكل مرشح أو كتلة. وقد أدّت محاولات تطبيق هذه القاعدة إلى إثارة الشكاوى من جانب الوكلاء.

لاحظ مراقبو المعهد أنّ المراقبين يتواجدون وفقا لنظام الورديات بموجب مستند اعتماد واحد، وأنّ بعض المراقبين المحليين الذين كانوا مسجلين على أنهم ممثلون لمنظمات أهلية غير حكومية بدا أنهم كانوا يعملون لصالح مرشح أو منظمة سياسيّة.

وقد كان معظم المراقبين المحليين الذين يمثلون بحق المؤسسات الأهلية غير الحكومية مدربين تدريبا جيدا على مهام المراقبة. وقد التقى مراقبو المعهد مع ممثلي المنظمات المحليّة في كلّ محطات الاقتراع التي زاروها في غزة تقريبا، ومع عدد أقل منهم في الضفة الغربية. فبدا أنّ هؤلاء المراقبين لديهم فهم واضح لقواعد ونظام الانتخابات، ويمكنهم التصرف بسرعة إذا ما شهدوا أيّة مشكلة.

وقد التقى مراقبو المعهد بمراقبين من المؤسسات التالية: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والهيئة المدنية لمراقبة الانتخابات والجمعية الإسلامية والميزان والملتقى المدني ومركز المغازي الثقافي.

ولم يبلّغ المراقبون من المعهد الديمقراطي أو المنظمات المحلية أو وكلاء المرشحين عن فرض أي قيود خطيرة من جانب المسؤولين على عملية المراقبة التي كانوا يقومون بها. كان هناك بعض الحالات المنعزلة التي مُنع فيها المراقبون من الاطلاع على محاضر الافتتاح بحجة أنّه ليس من المسموح لغير مسؤولي الانتخابات بالاطلاع عليها أو بحجة أنه ليس مسموحا الكشف عن هذه المعلومات بعد افتتاح مركز الاقتراع.[٢٩] وقد حدث في حالات محدودة في الضفة الغربية أن رفض مسؤولو الاقتراع أن يبلّغوا مراقبي المعهد بعدد المسموح لهم بالتصويت في مراكزهم.

ومع هذا، فإنّ المراقبين والوكلاء لم يتقدموا بأية شكاوى حول أية خروق للإجراءات في المراكز التي زاروها.

حرية التنقل FREEDOM OF MOVEMENT

لقد كان للقيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل تأثير على عملية المراقبة وخاصة في الضفة الغربية. وبما أنّ عملية الفرز استمرّت إلى ما بعد ساعات عمل نقاط التفتيش، فقد اضطر غالبية مراقبي المعهد إلى مغادرة مراكز الاقتراع قبل الانتهاء من عدّ الأصوات وذلك لضمان وصول كل أفراد فرق المراقبين إلى بيوتهم سالمين وخاصة المترجمين والسائقين المحليين.

ولقد كان هذا هو الحال في غزة أيضا، حيث اضطرّت الفرق العاملة جنوب حاجز أبو هولي إلى المغادرة قبل انتهاء الفرز لضمان عودتهم إلى مدينة غزة. ورغم التنسيق المسبق مع المسؤولين، فإنّ أحد الفرق مُنع من اجتياز حاجز أبو هولي والتوجه إلى المنطقة الجنوبية عند بداية اليوم دون تقديم إيضاحات.

ولم يكن من الواضح بالنسبة لمراقبي المعهد الحدّ الذي أثّرت فيه القيود على حرية الحركة والتنقل، على قدرة الناخبين على الإدلاء بأصواتهم. فقد كانت مراكز الاقتراع تقع في أماكن متوسطة في المناطق التي تجري فيها الانتخابات، حتى لا يكون الناخبون مضطرين إلى اجتياز الحواجز الترابية أو البوابات أو نقاط التفتيش التي تفصل العديد من مداخل القرى والبلدات. ومع هذا فلا شك أنّ نقاط التفتيش والطرق المغلقة قد أثّرت على تنقل المراقبين المحليين الذين لم يكونوا دائما من سكان المنطقة حيث كانوا يراقبون الانتخابات فيها. وخلافا للمراقبين الدوليين، لم يتلق المراقبون المحليون أية تسهيلات على حرية تحركهم في اليوم الانتخابي.

٢٩ تشمل محاضر الافتتاح معلومات مهمة حول عدد الناخبين المؤهلين المسجلين للتصويت في مركز اقتراع واحد وعدد بطاقات الاقتراع التي تم توزيعها في كل محطة. في نهاية اليوم، يجب مقارنة العدد المحدد للأشخاص الذين قاموا بالتصويت بشكل دقيق مع عدد أوراق الاقتراع التي تم استخدامها. كما تُسجّل محاضر الافتتاح عدد أوراق الاقتراع "الاحتياطية" أو الإضافية في كل محطة. من المهم أن يتم تبرير ما حل بكل هذه الأوراق في نهاية اليوم الانتخابي.

النتائج RESULTS

أصدرت اللجنة العليا للانتخابات نتائج كلّ مرشح من المرشحين. ولا يُسأل المرشح، عند تسجيل نفسه كمرشح، عن الحزب الذي ينتمي إليه، وبذا فإنّ جميع المرشحين يعتبرون مستقلين من الناحية الرسمية.[٣٠] وبالتالي فلا يوجد بيان رسمي بعدد المقاعد التي فاز بها أي حزب أو تنظيم سياسي. وهذه المعلومات مستمدة في غالبيتها من البيانات والإفادات اللاحقة للمرشحين والتنظيمات.

وقد أعدّ المعهد الديمقراطي الوطني النتائج التالية بناء على هذه الإفادات وعلى اللقاءات الشخصية مع المرشحين ومسؤولي الأحزاب:

في الضفة الغربية

- فاز مرشحو حركة فتح بغالبية المقاعد في ١٢ مجلسا.
- فاز مرشحو حركة حماس بغالبية المقاعد في ٧ مجالس.
- أما في المجالس السبعة المتبقية، فلم يفز أي تنظيم سياسي بأغلبية واضحة وبالتالي فقد تطلب الأمر التفاوض على إقامة ائتلاف حاكم بين المرشحين الفائزين.
- تم انتخاب ٥٣ امرأة في الضفة الغربية، أي أن المرأة فازت بـ ١٧٪ من المقاعد المتنافس عليها.

في غزة

- فازت كتلة الإصلاح والتغيير التي تدعمها حماس بالأغلبية الساحقة من المقاعد في سبعة من تسعة مجالس، حيث نالت ٧٧ مقعدا من أصل ١١٨ مقعدا.[٣١] وهذه الدوائر السبع هي: دير البلح، وبيت حانون، وبني سهيلا، والزوايدة، والشوكة، والنصر وخزاعة.
- أمّا مرشحو فتح فقد حصلوا على ٢٦ مقعدا وسيطروا على مجلسي الزهراء والمغازي.
- وأمّا المستقلون فقد فازوا بأربعة عشر مقعدا وفازت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمقعد واحد.
- وكان هناك ٢٠ امرأة من بين النواب المنتخبين.

وقد أعلنت اللجنة العليا للانتخابات المحلية النتائج الكاملة مصحوبة بالتفاصيل الكاملة على مستوى محطات الاقتراع. وهذه معلومات تهمّ الناشطين السياسيين والمجتمع المدني في أية انتخابات مستقبلية وذلك لقياس مشاركة الناخبين ومستويات الدعم والمساندة.

٣٠ رغم التسجيل بدون الانتماء الحزبي، فإن انتماءات معظم المرشحين معروفة إلى حد كبير وكذلك التحالفات والكتل الانتخابية خلال الحملات، مما حمل الناخبين على دعم صبغة معينة من المرشحين بشكل خاص.

٣١ حصلت حماس على ١١ من أصل ١٣ مقعدا في بيت حانون والزوايدة، و١٣ من أصل ١٥ مقعدا في دير البلح، و٧ من مجموع ١١ في خزاعة، و١٢ من أصل ١٣ في بني سهيلا، و٩ من ١١ في كل من الشوكة ونصر.

مشاركة المرأة WOMEN'S PARTICIPATION

المرشّحات CANDIDATES

نص تعديل أجري مؤخرا على قانون الانتخابات[٣٢] على وجود مقعدين احتياطيين للمرأة في كل مجلس. وقد تم تنظيم حصة المرأة (الكوتا) كما يلي: أينما تسجلت النساء كمرشحات، فإنه سيتم تخصيص ما لا يقل عن مقعدين للمرشحتين اللتين تحصلان على أعلى عدد من الأصوات. وهذا يعني أنّه في حال عدم فوز المرأة بمقعدين على الأقل بجدارتها، أي مباشرة، بحصولها على عدد من الأصوات يؤهلها للحصول على مقعد، فإنّ المرشحتين اللتين تحصلان على أعلى عدد من الأصوات من بين المرشحات المتنافسات تحصلان تلقائياً على المقعدين الأخيرين من مقاعد المجلس.

وقد كانت هناك ١٣٩ امرأة مرشحة من بين ٨٨٧ مرشحاً في الضفة الغربية، أي أنّ نسبة ترشيح المرأة بلغت ١٦٪ هناك. أما في غزة فقد ترشّحت ٦٨ امرأة من أصل ٤١٤ مرشحا أي بنسبة ١٦٪. وقد اشتكت الأحزاب والتنظيمات من أنه كان من الصعب في البداية استقطاب النساء للترشح للمجلس أو إقناع عائلاتهن بتلك الفكرة.

وقد فاق عدد النساء اللواتي انتُخبن في الضفة الغربية العدد الذي تتطلبه الكوتا. وفضلا عن هذا، ووفقا لتحليلات المعهد الديمقراطي الوطني، فإنّ ٣٤ مرشحة من بين الفائزات قد فزن بالمقاعد مباشرة دون الحاجة للّجوء إلى الكوتا في حين حصلت ١٩ منهن على المقاعد المحجوزة. فقد انتخبت ٤ نساء في الدوحة، و٣ في العبيدية، و٢ في نبي زيد الشرقية، وهؤلاء جميعا فزن دون الحاجة إلى اللجوء للمقاعد المحجوزة، وفي بني زيد الشرقية تصدرت النساء الاقتراع حيث حصلن على المرتبتين الأولى والثالثة من بين الفائزين.

ومع هذا لم تترشح امرأتان في كل دائرة فلم تكتمل الكوتا النسائية في مجلسين : في يعبد حيث انتخبت امرأة واحدة، وفي العوجة حيث لم تنتخب أيّة امرأة. ففي يعبد ترشّحت امرأة واحدة، وفي العوجة لم تترشح أية امرأة للمنافسة على المقاعد.

أما في غزة، فقد انتخبت ٢٠ امرأة من بينهن ١٥ امرأة انتخبن مباشرة وانتخب ٥ أخريات وفقا لنظام المقاعد المحجوز. وقد حصلت إحدى النساء على ثاني أعلى الأصوات في قرية المصدر.

المسؤولات OFFICIALS

قبل إجراء الانتخابات في غزة، وضعت اللجنة العليا للانتخابات المحلية قاعدة تقضي بأن يكون بين العاملين في كلّ محطة اقتراع امرأةٌ واحدة على الأقل. وقد كان لهذا الأمر أثر ايجابي على الناخبين لأنّ الناخبات شعرن براحة أكبر في الكشف عن وجوههن في وجود موظفة إذا ما اضطررن لذلك لأجل إثبات هويتهن.

الناخبات VOTERS

حسبما تدل إحصائيات اللجنة العليا للانتخابات المحلية فقد كان هناك توازن بين الرجل والمرأة من حيث المشاركة. وقد كانت أدنى نسبة مشاركة للنساء في منطقة الزهراء حيث انخفضت النسبة إلى ٤٥٪ من الناخبين. وعدا ذلك تساوى الرجال والنساء في مشاركتهم بأعداد كبيرة.

٣٢ المادة ٢٨ من التعديلات على قانون انتخاب المجالس المحلية.

التوصيات RECOMMENDATIONS

الشفافية والإطار القانوني TRANSPARENCY AND THE LEGAL FRAMEWORK

إنّ أكثر الأمور حاجة لتحسين عاجل لأجل الانتخابات المحلية المستقبلية هو المزيد من الشفافية والمساءلة في عمل اللجنة العليا للانتخابات المحلية، وخاصة في ما يتعلق بعمليات اتخاذ القرار فيها. فالكثير من القرارات ذات الشأن يتمّ اتخاذها بطريقة عشوائية دون عرضها على التدقيق العام، وبالتالي تتّخذ في كثير من الأحيان في ظل سلطة قانونية مثيرة للشكوك. فما زال يتعيّن مثلاً على اللجنة العليا للانتخابات المحلية أن توضح المنهج الذي اتبعته عند تحديد الدوائر التي ستجرى فيها الانتخابات، وأن توضح المبادئ والخطوط العامّة التي توجه قراراتها بزيادة عشوائية لعدد المقاعد في مجلس محلي ما. يثير عدم وجود أيّ جدول زمني خاص بالانتخابات القادمة الارتباك والتوتر بين المشاركين وأصحاب المصالح. ومن هنا تضطر الأحزاب والفصائل ومنظمات المجتمع المدني إلى الاعتماد على الشائعات والتكهنات حول مكان عقد الجولة التالية من الانتخابات.

كذلك، من الضروري أن تأخذ جميع القرارات الطابع الرسميّ. وأمّا تلك القرارات التي تؤثر في عمليات الانتخاب فإنه يجب أن تأخذ شكل المراسيم وأن تكون متوفّرة على المستوى العام. ويجب أن تكون اجتماعات اللجنة مفتوحة للجمهور وأن يتاح للجمهور الاطلاع على القرارات التي تتخذها ومراجعتها. وكلّ هذه الأمور من شأنها أن تيسر الفهم الأصح والأسلم للإجراءات وأن تضع قواعد واضحة وتقدم سابقة هامة للانتخابات المحلية المقبلة.

سجل النّاخبين VOTER LIST

من غير المقبول أن يكون هناك سجلات ناخبين منفصلة ومختلفة وقديمة، حيث إنها توفّر مبرّراً قانونياً للتشكّك وعدم الثقة في الإدارة الانتخابية. فمن غير المحتمل أن يتمكن النّاخب من التصويت في انتخابات، ثم يُحرَم من هذا الحق في انتخابات أخرى بعد ثلاثة أسابيع من تصويته الأول بحجة وقوع خطأ ما أو عدم وجود تنسيق في عملية إدارة سجلات الناخبين.

إضافة إلى هذا، أثبت استخدام السجل المدني، الذي لم يُعدّ أصلا للاستخدام في أغراض التصويت، أنه تجربة فاشلة. ومن هنا، يوصي المعهد الديمقراطي الوطني بأن يعدّل المجلس التشريعي التشريعات الخاصة بالانتخابات بحيث يلغى استخدام السجل المدني كوسيلة لإثبات الأحقيّة في الانتخاب. وينبغي أن يكون السجل النهائي للناخبين هو الكشف الوحيد الذي تحتفظ به وتتعامل به اللجنة المركزية للانتخابات، وهو السجل الذي تم إعداده أثناء عملية تسجيل الناخبين. ومن الضروري أن تتم مراجعة وتحديث هذا السجل أولا بأول لاستخدامه لكل أغراض الانتخابات.

وينبغي على اللجنة المركزية أن تعيد فتح باب تسجيل الناخبين في مراكز التسجيل والاقتراع المحلية وذلك في المناطق التي ستجري فيها الانتخابات المحلية القادمة ولمدة أسبوع على الأقل للسماح للناخبين غير المسجلين بالمشاركة. وبعدها يتم رفع اللائحة النهائية للناخبين، شاملة الأسماء الجديدة التي سجلت في آخر مرحلة، من اللجنة المركزية إلى اللجنة العليا للانتخابات المحلية خلال مدة زمنية معقولة قبل الانتخابات.

الأمن SECURITY

يمكن حلّ قضايا التعامل مع الجمهور والدعاية الانتخابية داخل مراكز الاقتراع بشكل فعال بالتعاون مع قوات الأمن الفلسطينية. ويوصى بأن تعمل اللجنة العليا للانتخابات المحلية مع مسؤولي الأمن على إرساء وفرض قواعد سلوكية يلتزم بها ضباط الشرطة وأفراد الأمن في اليوم الانتخابي، وبأن يُقام تدريب شامل لكل الضباط بحيث يصبحون واعين وعيا كاملا بالواجبات والقيود المفروضة عليهم في هذه العملية.

إجراءات الاقتراع POLLING PROCEDURES

كما هو الحال بالنسبة للائحة النهائية للناخبين، يُنصح بأن تقوم اللجنة العليا للانتخابات المحلية بتنسيق ممارساتها مع اللجنة المركزية للانتخابات. فبموجب التشريعات السارية ستنحل اللجنة العليا للانتخابات المحلية بنهاية عام ٢٠٠٥، وستبقى اللجنة المركزية للانتخابات كإدارة دائمة لشؤون الانتخابات. ولهذا، فمن المنطقي أن تقوم اللجنة العليا للانتخابات المحليّة بتنسيق أعمالها مع أعمال اللجنة المركزية للانتخابات حتى يألف الناخبون عملية واحدة للتسجيل والتصويت. فيجدر باللجنة العليا للانتخابات المحلية مثلاً أن تستخدم في الانتخابات المحلية مراكز الاقتراع نفسها التي استخدمتها اللجنة المركزية للانتخابات في الانتخابات الوطنية. حتى هذا الوقت كان تغيير مواقع التصويت مصدراً لارتباك الناخبين.

APPENDIX A OVERVIEW OF ELECTIONS: FIGURES

أ- نظرة عامة على الانتخابات: الأرقام

أجريت انتخابات المجالس المحلية في **الضفة الغربية** في الدوائر الانتخابية التالية:

القدس	**الخليل**	**رام الله وبيره**
بيت عنان	حلحول	بني زيد الشرقية
العيزرية	الشيوخ	بني زيد الغربية
ابو ديس	الظاهرية	سلواد
جنين	**نابلس**	دير دبوان
يعبد	بيت فوريك	**أريحا**
عرابة	بيتا	العوجة
طولكرم	**قلقيلية**	نويعمة
بلعا	عزّون	أريحا
كفر اللبد	**سلفيت**	**بيت لحم**
طوباس	بديا	العبيدية
طوباس	كفل حارس	الدوحة
	كفر الديك	

العدد الكلي للناخبين المسجلين (وفقا للجنة العليا للانتخابات المحلية): ١٤٣,٩٢١ ناخباً
عدد المقاعد المتنافس عليها: ٣٠٦
عدد المرشحين: ٨٨٧ (١٣٩ امرأة، و٧٤٨ رجلا)[٣٣]
أكبر الدوائر: مدينة أريحا، ١٥٣٥٢ ناخباً
أصغر الدوائر: النويعمة، ١٠٢٧
عدد مراكز الاقتراع النظامية: ٩٣[٣٤]
عدد مراكز الاقتراع الخاصة: ٤٨[٣٥]

وقد أجريت انتخابات المجالس المحلية في **قطاع غزة** في الدوائر الانتخابية التالية:

دير البلح	**خان يونس**
الزوايدة	بني سهيلا
المصدر	خزاعة
المغازي	**رفح**
دير البلح	الشوكة
غزة	النصر– البيوك
الزهراء	**شمال غزة**
	بيت حانون

العدد الكلي للناخبين المسجلين (وفقا للجنة العليا للانتخابات المحلية): ٨٣,٧٠٠ ناخباً[٣٦]
عدد المقاعد المتنافس عليها: ١١٨
عدد المرشحين: ٤١٤ (٦٨ امرأة و٣٤٦ رجلاً[٣٧])
أكبر الدوائر: دير البلح ٣١٢٩٢ ناخباً
أصغر الدوائر: الزهراء ٨٣١ ناخباً
عدد مراكز الاقتراع النظامية: ٤٨
عدد مراكز الاقتراع الخاصة: ١١

٣٣ تختلف هذه الأرقام باختلاف تقارير اللجنة العليا للانتخابات المحليّة.
٣٤ استُخدِمت مراكز الاقتراع العادية من قبل الناخبين على لائحة الناخبين التي جمعتها لجنة الانتخابات المركزية خلال عملية تسجيل الناخبين التي دامت خمسة أسابيع في خريف سنة ٢٠٠٤.
٣٥ استخدم الناخبون على السجل المدني مراكز الاقتراع الخاصّة.
٣٦ يختلف عدد الناخبين المسجلين الوارد في تقارير اللجنة العليا، ويتراوح بين ٨٣٧٠٠ و ٩٠٦٠٠.
٣٧ تختلف هذه النسبة مع اختلاف تقارير اللجنة العليا.

APPENDIX B-1 LOCALITIES WHERE ELECTIONS WERE HELD (WEST BANK)

ب-١ المناطق التي أجريت فيها الانتخابات (الضفة الغربية)

APPENDIX B-2 **LOCALITIES WHERE ELECTIONS WERE HELD (GAZA)**

ب-٢ خريطة الدّوائر الانتخابية في قطاع غزة

APPENDIX C EXAMPLES OF LEAFLETS DISTRIBUTED NEAR POLLING CENTERS

ج - أمثلةعلى المنشورات التي وزعت قرب مراكز الاقتراع

الصف الأول (من الشمال) : حماس، فتح، حماس

الصف الثاني: فتح، الجبهة الشعبية

APPENDIX D ELECTION DAY PHOTOGRAPHS

د - صور من اليوم الانتخابي

وضع بطاقة الاقتراع في الصندوق

الحملات الدعائية: أنصار حماس ذوو الشعارات الخضراء، وأنصار فتح يرتدون القبعات الصفراء.
ويحمل الدعائيون منشورات بها قوائم بأسماء المرشحين وورقة اقتراع مقلدة لإرشاد الناخبين إلى كيفية التصويت.

ملعب مدرسة مكتظ

قائمة مرشحين معلقة على أحد المباني

احتفالات حماس في اليوم التالي للانتخابات في غزة

National Democratic Institute
for International Affairs

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

2030 شارع م، شمال غرب، الطابق الخامس
واشنطن العاصمة، 20036-3306
الولايات المتحدة الأميركية
هاتف: 5500 728 (202) 1+
فاكس: 5520 728 (202) 1+
www.ndi.org